مجلة الميادين الاقتصادية
المجلد 05، العدد 01، 2022، الصفحات: (284/265)
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565

المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 2020/2010

The economic components of social peace in Algeria: an analytical study during the period 2010/2020

راضية بختاش *
جامعة الجزائر 3، الجزائر
hadjeneradia@gmail.com

عمر حجان
جامعة الجزائر 3، الجزائر
hadjeneomar@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/09 تاريخ القبول: 2022/12/14 تاريخ النشر: 2022/12/31

مستخلص:
لطالما ارتكز السلم الاجتماعي على النمو الاقتصادي لأنه يوفر موارد مالية للدولة لتمويل تدخلاتها الاجتماعية لشرائه، وقد نجحت الدول المتقدمة في جعل هذا النمو أكثر فعالية بفضل فروقات أقل في توزيع ثمار هذا النمو. في الجزائر السياسات الاقتصادية لطالما استهدفت النمو، هذا النمو الريعي التضخمي تراجع منذ 2014 وبقي التضخم ينخر مداخيل العائلات الجزائرية، فتراجعت قدرتهم الشرائية دون تحولهم إلى فقراء بالمعيار النقدي (فقط 5.5٪ من السكان) وذلك بفضل السياسة الاجتماعية للدولة وتوفيرها للخدمات العامة الأساسية فتقلص الفقر متعدد الأبعاد IPM مع تزايد الفروقات بين المناطق وتركز الفقر في الأرياف، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي مع استمرار الأزمة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السلم الاجتماعي؛ الفقر متعدد الأبعاد؛ الفروقات؛ التضخم

Abstract:
The social ladder is centred usually on economic growth because it provides financial resources for the state to finance its social interventions target it. Developed countries have succeeded in making this growth more effective thanks to fewer differences in the distribution of the outputs of this growth. In Algeria, economic policies have always targeted growth. This inflationary oil growth has declined since 2014 and inflation has continued to sucks the incomes of Algerian families. Thus reducing their purchasing power without turning them into poor people (only 5.5% of the population). Thanks to the state's social policy and its provision of basic public services, thus reducing multiple poverty Dimensions IPM with the increase in differences between regions and the concentration of poverty in the countryside, which threatens social peace with the continuation of the economic crisis.

Keywords: social peace; inequalities; multidimensional poverty; inflation

JEL Classification Codes: H53; I32; I38

* المؤلف المراسل.

مقدمة

الاستقرار الاقتصادي يعني أن اقتصاد بلد ما لا يظهر تقلبات كبيرة في المقاييس الرئيسية للأداء الاقتصادي مثل الناتج المحلي الخام أو البطالة أو التضخم، فالاقتصادات المستقرة تظهر نموا متواضعا في الناتج الداخلي الخام و التوظيف مع إبقاء التضخم عند حده الأدنى (حسني، 2022)، وهو مؤشر على وجود الأمن الاقتصادي، وعندما تختل مؤشرات الاستقرار هذه يتعين على الحكومات التدخل عبر سياسات اقتصادية ملائمة تسمى سياسات الاستقرار الاقتصادي بشقيها المالي و النقدي، وذلك لأن عدم الاستقرار الاقتصادي يزعزع الثقة لدى المستهلكين و الثقة في رأس المال كذلك وهو ما ينخر الطلب الفعال و يدخل البلد في حلقة مفرغة من الأزمات الاقتصادية.

على طول القرن العشرين الاستقرار الاجتماعي ارتكز على أمر واحد وهو النمو الاقتصادي، والدولة وجدت في هذا النمو مصدرا للدخل لتمول تدخلاتها العمومية والتي بواسطتها تشتري الاستقرار الاجتماعي، كما ترفع بهذا النمو التشغيل وبذلك تجد المؤسسات الكبرى فضاء لتوسعة نشاطاتها. وذلك لما للاستقرار الاجتماعي من دور في تعزيز جاذبية الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن العلاقة بين السلم الاجتماع والاستقرار الاقتصادي، تتطلب مقاربة تتوخى تحقيق التوازن بين الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، من جهة، وبين تبني سياسة اجتماعية تحفظ السلم الاجتماعي واستقرار الأوضاع الاجتماعية، بتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتعزيز التضامن، والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة، والتوزيع العادل للثروات المترتبة عن النمو، على كافة الشرائح وعلى مجموع التراب الوطني، من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس فالمقومات الأساسية للاستقرار والسلم الاجتماعي هي حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص التفاوتات الاجتماعية أي الفروقات في المداخيل. في الجزائر لطالما استهدفت السياسات الاقتصادية المنتهجة منذ بداية الألفية تحقيق النمو الاقتصادي عبر برامج تنموية رباعية (2001/2001) وخماسية (2009/2005) و(2014/2010)، ولولا تراجع برميل النفط منذ 2014 لما تم توقيفها إلى غاية اليوم، هذا النمو الاقتصادي المنشود هو ركيزة السلم الاجتماعي لأنه يسمح للدولة بتوفير موارد مالية معتبرة تمول بها سياساتها الاجتماعية، وهو ما يدعونا لطرح التساؤل التالي:

ما هي المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي، وهل نجحت السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ 2010 في تحقيقه؟

الإطار الزمني والمكاني للدراسة: تدرس حالة الاقتصاد الجزائري، حيث تم اختيار سنة 2010 كمنطلق لهذه الدراسة التحليلية لكونها **أولا** سنة لم يتراجع فيها بعد برميل النفط إلى حد تهديد التوازنات المالية في الجزائر، وهو الشيء الذي حصل ابتداء من 2014 كما ذكرناه آنفا، **ثانيا** تكون قد مرت ابتداء من هذه السنة 10 سنوات

على البدء في تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ذات التوجه الكينزي القائم على دعم الدولة للطلب الفعال وهو ما يمكننا من الوقوف على تقييم أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(بطالة، نمو، قدرة شرائية، تضخم...)، **ثالثا** ومن ناحية الاستقرار الأمني تكون قد مرت 10 سنوات على تطبيق قانون الوئام المدني و4 سنوات على اعتماد قانون الوئام المدني والمصالحة لوطنية (فيفري 2006)، وهو ما يسمح لنا بالحديث عن السلم الاجتماعي بعد استتباب الأمن السياسي،

وللإجابة على هذه الإشكالية يتوجب المرور عبر الإجابة على **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ماذا نعني بالسلم الاجتماعي وكيف يمكن تحقيقه بأدوات اقتصادية؟
- كيف تطورت المؤشرات الاقتصادية للسلم الاجتماعي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- كيف نقيم أداء السياسات الاقتصادية في تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010؟

فرضيات الدراسة: سنفترض عند إجراء الدراسة ما يلي:

- سمحت السياسات الاقتصادية بتحقيق نمو اقتصادي ولكن توزيعه غير عادل وهو ما يهدد السلم الاجتماعي في الجزائر؛
- يمكن قياس السلم الاجتماعي في الجزائر عبر مؤشرات اقتصادية.

أهداف الدراسة: يهدف هذا المقال إلى معالجة متغيرة قلما تطرقت إليها الدراسات الاقتصادية وهي السلم الاجتماعي هذا الأخير بالرغم من كونه متغيرة كيفية إلا أنه يتحقق عبر توفر مجموعة من العوامل يمكن قياسها اقتصاديا، وهو ما سنعمل على قياسه في الجزائر عبر هذا المقال من خلال قياس تطور المستوى المعيشي والفروقات، ارتكازا على فكرة أساسية مفادها أن السلم الاجتماعي أصبح مرغوبا اقتصاديا من طرف السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل الإحصائيات والبيانات التي تتضمن معالجة موضوع المقال، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسلم الاجتماعي.

1-المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي ومقاربات قياسه؛

يرتكز السلم الاجتماعي على العديد من المقومات منها مقومات إنسانية وتربوية تتمثل أساسا في المساواة الإنسانية والتربية الصحيحة للفرد في المجتمع، مقومات قانونية تتعلق بسيادة القانون والاحتكام إليه مع تكريس ثقافة المواطنة (يحياوي، 2019)، بالإضافة إلى مقومات اقتصادية سنختص بعرضها في ها العنصر لأنها تقع في مجال اختصاصنا.

1-1 مفهوم السلم الاجتماعي:

قبل عرض المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي سنعنى أولا بإعطاء مفهوم دقيق للسلم الاجتماعي مع التركيز على المنظور الاقتصادي لهدا المصطلح.

السلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل والمساواة في مجتمع معين، وبذلك لا يتحقق السلم الاجتماعي ما لم توجد السلطة أو النظام، والتي تحقق العدل والمساواة، وتضمن الحقوق الأساسية للأفراد والفئات المختلفة، وبذلك يعني السلم الاجتماعي وجود علاقة جيدة وقوية بين الشعب والدولة والجماعات المجتمعية المختلفة، وهو أن يتفق الشعب أن قرارات الدولة عادلة ويتم اتخاذها من خلال أسس سليمة وجيدة حتى لو لم تنفعهم بشكل مباشر، فالسلم الاجتماعي لا يعني بالضرورة إزالة جميع الخلافات بين الدولة وأفرادها وإجماع جميع الأطراف على نفس هذه القرارات والرغبات، بل يعني إدارة القرارات بما يحقق أفضل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف.

1- 2 مقومات السلم الاجتماعي:

ويرتكز السلم الاجتماعي على عدة مقومات وهي(IEP, 2022) :

- ✓ **حكومة جيدة الأداء:** لأنها ستقدم خدمات عمومية ذات جودة، تولد الثقة والمشاركة وتدل على الاستقرار السياسي والتمسك بسيادة القانون؛
- ✓ **بيئة عمل سليمة:** فقوة الظروف الاقتصادية وكذلك المؤسسات الرسمية تدعم تشغيل القطاع الخاص وترفع من القوة التنافسية الاقتصادية والتجارية للبلد، وكلا العاملين مرتبط بالدول الأكثر سلمية؛
- ✓ **قبول حقوق الآخرين:** احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذا الحقوق غير الرسمية والمتعلقة بالأعراف الاجتماعية والثقافية التي تتعلق بسلوكيات المواطنين؛
- ✓ **علاقات جيدة مع الدول المجاورة:** فالعلاقات السلمية لا تقل أهمية عن العلاقات الجيدة مع المجموعات الدولية، والدول ذات العلاقات السلمية تميل إلى أن تكون أكثر استقرار ولها مستوى صراع داخلي أقل؛
- ✓ **التدفق الحر للمعلومات:** فوسائل الإعلام الحرة والمستقلة تنشر معلومات بطريقة تؤدي إلى مزيد من المعرفة والمساعدة وهو ما ينتج عنه نتائج أفضل واستجابة أكثر عقلانية في أوقات الأزمات؛
- ✓ **مستويات عالية لرأس المال البشري:** تعكس قاعدة رأس المال البشري الماهر إلى أي مدى تثقيف المواطنين يعزز التنمية والإنتاجية والمشاركة السياسية والاجتماعية لرأس المال البشري؛
- ✓ **مستويات متدنية من الفساد:** في الدول ذات مستويات عالية من الفساد تخصيص الموارد فيها يكون غير فعال، مما يؤدي إلى نقص التمويل للخدمات الأساسية والاضطرابات المدنية، فيما الفساد المنخفض يعزز الثقة في مؤسسات الدولة؛

✓ **التوزيع العادل للموارد:** تميل البلدان التي تحقق السلم الاجتماعي لضمان المساواة في الوصول إلى الموارد مثل التعليم، الصحة، مع العدالة في توزيع المداخيل.

من بين هذه المقومات يتضح أن بعضها ذات طبيعة اقتصادية سنختص بدراستها في بحثنا هذا.

2-المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي وقياسه في الجزائر:

من خلال قراءة المقومات المذكورة في العنصر السابق، يتضح أن المقومات الاقتصادية للسلم الاجتماعي تتمثل أساسا في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، التوزيع العادل للموارد والمداخيل بهدف تقليص التفاوت بين فئات المجتمع، هذان العنصران في نظرنا هما أكثر ما قد يهدد السلم الاجتماعي. سنعمل في هذا العنصر على قياس هذين العاملين في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

2-1 قياس تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2021/2010:

سنبدأ أولا بإبراز تطور القدرة الشرائية للمواطنين من الناحية النقدية البحتة، والتي تترجم في تحسن مداخيل العائلات الجزائرية، و أحسن مجمع اقتصادي يمكنه أن يبرز لنا ذلك هو الدخل المتاح للعائلات و كذا استهلاكهم، بالإضافة إلى قياس أهم مؤشر يمكنه أن يرهن القدرة الشرائية للمواطن وهو التضخم مقاسا بالتغير في مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس أنه الأكثر دلالة في حالة قياس القدرة الشرائية، مع إجراء قياس مباشر لتطور القدرة الشرائية من خلال الناتج الداخلي الفردي بالدولار وفقا لتعادل القدرة الشرائية ppa، دون استعمال العملة الوطنية بالدينار لتفادي أي تخفيض في قيمة العملة قد يخفي تدهور في القدرة الشرائية، هذه المؤشرات الاقتصادية سيتم الاستعانة بها في إبراز تطور القدرة الشرائية النقدية للعائلات الجزائرية خلال فترة الدراسة فيما سيأتي**(أنظر الشكلين 1 و 2).**

من خلال ملاحظة الشكل رقم **2** يتضح أن مجمع الدخل المتاح للعائلات في تراجع مستمر منذ 2010، حيث تراجع من 19٪ للفترة 2011/2010 إلى 0.14٪ للفترة 2019/2018، غير أن تحليل معمقا لمكونات الدخل المتاح يفرض نفسه بإلحاح لتفسير هذا المنحى التنازلي بامتياز وهو ما يوضحه الشكل **1**.

نلاحظ من الشكل **1** أن **تعويضات الأجراء** تتزايد بنمو متناقص، حيث انتقلت من 32.78٪ سنة 2011 إلى 4.22٪ سنة 2019، وهو ما نتج عنه تراجع الدخل المتاح للعائلات، حيث يمثل أكبر مكون للدخل المتاح للعائلات بما متوسطه 48٪،* تراجع نمو الأجور يجد تفسيره في تراجع النمو الاقتصادي ودخول الجزائر حالة من الركود تحت تأثير تراجع أسعار النفط المسجل منذ 2014، فالنمو الاقتصادي في تباطئ مستمر منذ 2017، حيث انتقل من نمو ثابت بين 3 إلى 3.7٪ إلى نمو شبه صفري في 2019(0.8٪) وذلك بعد أن أصبح تراجع أسعار النفط محسوسا منذ 2014، حيث انتقل هذا الأخير من 105.87 دولار في 2013 إلى 49.49 دولار في 2015، وبقي هذا الانخفاض مسيطرا في السنوات الموالية إلى غاية 2019، ليتهاوى بعد ذلك إلى 20 دولار في مارس2020 بسبب

*من احتساب الباحثين اعتمادا على معطيات الشكل رقم 2.

ظهور جائحة كورونا(Hadjene omar, 2022) ، وهوما ضعف من قدرات الاقتصاد الوطني على مجابهة الصدمات الناتجة عن الوباء أولا و أكد مرة أخرى الطابع الريعي للاقتصاد الوطني ثانيا.

الشكل رقم (1): تطور معدل نمو الدخل المتاح ونمو نفقات الاستهلاك للعائلات الجزائرية خلال الفترة 2020/2010.

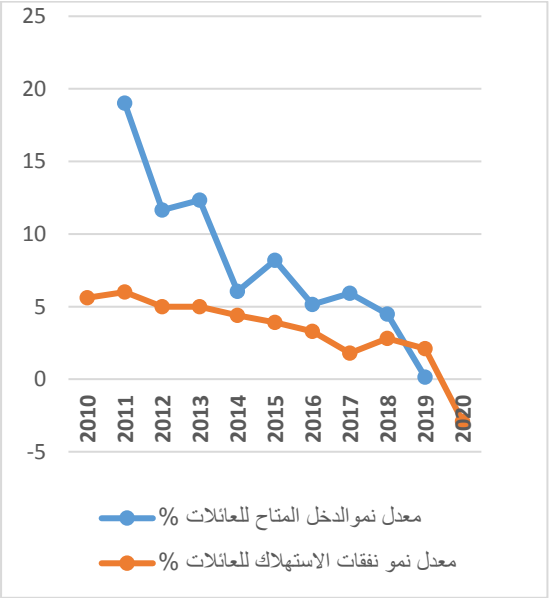

الشكل رقم(2): تطور معدل نمو الدخل المتاح للعائلات وفقا لمعدلات نمو مختلف مكوناته خلال الفترة 2020/2010.

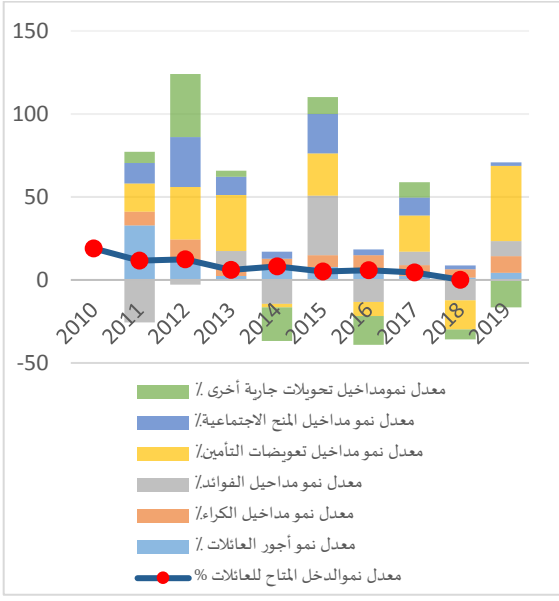

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (statistiques o. n., TEE N°919, 2000/2014); (statistiques mondiale, ،o. n., TEE N°883, 2015/2018); (statistiques o. n., TEE N°919, 2016/2019) 2022)

من المكونات الأخرى للدخل المتاح للعائلات نجد **مداخيل الفوائد** والتي حصتها ضعيفة في حدود 0.12٪، حيث تذبذب نموها بين المعدلات السالبة عموما ما عدا بعض السنوات التي عرفت معدلات نمو موجبة، هذا التذبذب يعكس نقص القدرة الادخارية لدى العائلات الجزائرية وكذا غياب ثقافة ادخارية لأسباب ليس المقام موائما للتفصيل فيها.

توجد كذلك **تعويضات التأمين** والتي تمثل ما نسبته 0.43 ٪ من مداخيل العائلات، والتي نمت كذلك بمعدلات موجبة متذبذبة ماعدا سنوات 2016و2018 التي عرفت فيها معدلات نمو سالبة، يبقى هذا المكون ضعيف التأثير بسبب غياب ثقافة تأمينية وضعف منتجات التأمين من جهة أخرى.

مكون آخر مهم في الدخل المتاح للعائلات وهو **المنح الاجتماعية** والتي تمثل ما نسبته 13.50٪ من مجموع مداخيل العائلات، تتمثل هذه المنح الاجتماعية في: دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك (حبوب، حليب، سكر، زيت)، دعم التعليم، دعم الحصول على الكهرباء والغاز والماء، إعانات عائلية (كمال، 2015).

تراجعت معدلات نمو هذه التحويلات من 12.40٪ سنة 2010 إلى 2.06٪ سنة 2019، وهذا يعني أن الحماية الاجتماعية للدولة تجاه العائلات تتزايد بوتيرة متناقصة منذ 2010، فتحت تأثير الصدمة البترولية 2019/2014 النفقات الاجتماعية تراجعت إلى 20.7٪ من PIB فعكست بذلك انهيار نفقات الصحة إلى حوالي 1.9٪ من PIB والتعليم إلى حوالي 5.7٪ من PIB، وثبات في مستويات الدعم و التحويلات (abderahim, 2022)، لتأتي جائحة كورونا وتزيد من حدة هذه الاحتياجات كما وخلفت احتياجات اجتماعية جديدة لا يكفي سعر برميل النفط المنخفض لهده الفترة لسدها.

مكون أخر من مداخيل العائلات والذي نسبته ضعيفة لا تتجاوز 1٪، عرف استقرار في معدل نموه بمعدلات موجبة على طول فترة الدراسة تتراوح بين 6 و 10٪ وهو **مداخيل الكراء**، غير أن هذا المجمع لا يعكس واقع الحال لأن نسبته ضعيفة إذا ما حضر في أذهاننا أن عمليات الكراء التي تتم بطريقة غير رسمية وغير مصرح بها تجعل من قيمة هذا المجمع ضعيفة، بالإضافة إلى أنه حتى وفي حالة التصريح بالكراء فإن صاحب العقار يلجأ إلى تصريح كاذب أقل من القيمة الإيجارية الحقيقية وذلك قصد التهرب من الضريبة على الكراء /IRG locatif والتي تتراوح نسبتها بين 7 و15٪ من القيمة الإيجارية السنوية المصرح بها (DGI, 2022)، وهو ما يضعف من قيمة هذا المجمع.

أخر مكون وهو **مداخيل التحويلات الجارية الأخرى** حيث دخلت مرحلة النمو السالب منذ 2014، لتصبح تتراجع بمعدلات نمو سالبة منذ 2016، وهو ما يعني أن تراجع هذا المجمع يفسر جزئيا تراجع نمو الدخل المتاح للعائلات بالرغم من أن حصته في المجمع لا بأس بها بما متوسطه 4.63٪.

كخلاصة للتحليل السابق يمكن القول أن تقريبا كل مكونات الدخل المتاح تراجعت على رأسها الأحور تراجعت بنسبة 25٪ تقريبا من 2011إلى 2019، الكثير من مكونات المجمع سجلت معدلات نمو سالبة وهي مداخيل الفوائد، التحويلات الجارية و تعويضات التأمين، تذبذب في مداخيل الفوائد واستقرار في مداخيل الكراء، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الكتلة النقدية التي بحوزة العائلات تزداد بوتيرة متناقصة، وهو الأمر الذي انعكس جليا على استهلاك العائلات، فالدخل المتاح للعائلات من المنتظر أن يتوزع بين الاستهلاك والادخار، وبما أن الاقتصاديات النامية لديها ميل أكبر نحو الاستهلاك بسبب ضعف قدرتها الشرائية، فأي انخفاض في الدخل المتاح ينعكس مباشرة على الاستهلاك، حيث انخفض هذا الأخير من 5.6٪ سنة 2010 إلى 1.8٪ سنة 2017، ليسجل بعد ذلك نموا سالبا كما يظهره الشكل رقم 2، وذلك سنة 2020(-2.9 ٪)، وهو ما يعد في نظرنا مؤشرا خطيرا قد يعصف بالطلب الفعال محرك النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على

حد السواء، فتسجيل الاستهلاك لمعدل نمو سالب بالرغم من تناقص فقط في نمو الدخل المتاح مع بقاءه متزايدا وموجبا مرده إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي مع تناقص نمو الدخل المتاح قلص إلى حد كبير من القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(3): تطور معدل التضخم وتطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2021/2010.

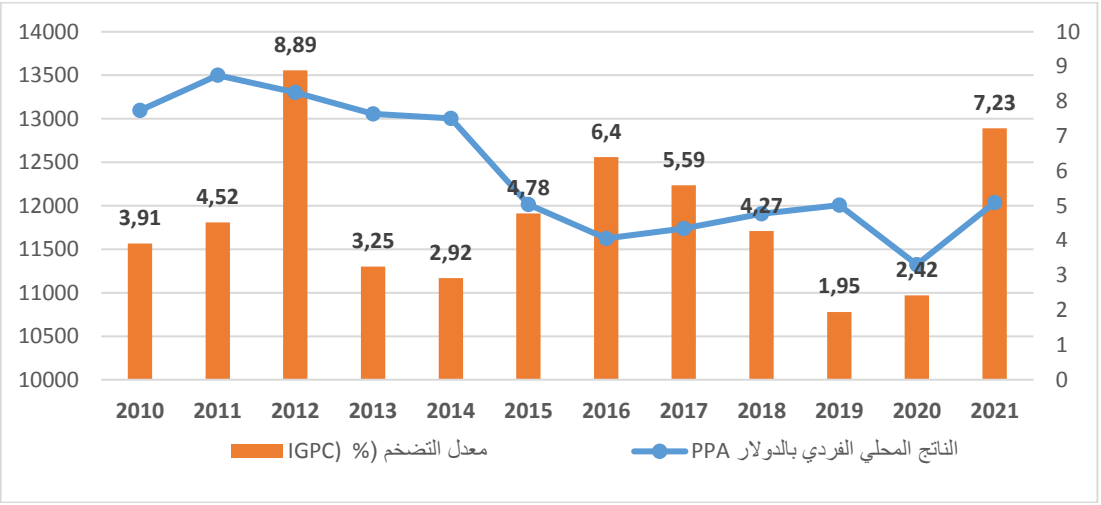

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (statistiques o. n., IPC 2011-2021 N°219, 2021), (statistiques o. n., IPC: 2006-2015 N°200, 2016) ، (mondiale, 2022)

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه، نسجل تذبذبا في معدلات التضخم، وهذا لأنه متغيرة يصعب التحكم فيها في اقتصاد يستورد ما يفوق 60٪ من احتياجاته الغذائية، وفي ظل سياسة مالية توسعية ذات التوجه الكينزي المتبناة منذ بداية الألفية والتي تستهدف النمو الاقتصادي عن طريق دعم الطلب العمومي ومن ثم الطلب الفعال، والتي تجسدت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2015/2001) والباقي تجمد تحت تأثير تهاوي أسعار البترول أولا والجائحة ثانيا.

إن خلق النمو الاقتصادي عن طريق الطلب العمومي في اقتصاد جهازه الإنتاجي ضعيف وغير مرن لن يؤدي إلا إلى خلق نمو ظرفي ريعي سرعان ما يزول بزوال مصدر تمويل النفقة العامة، كما سيولد ضغوطا تضخمية تمارس مع التضخم المستورد عملها في خفض القدرة الشرائية، وهوما يبرزه بوضوح منحنى الناتج المحلي الفردي Le PIB par tête d'habitant en PPA حيث تراجع هذا المؤشر من 13096.9$ ppa في 2010 إلى 11323$ppa في 2020 أي فقد 13.55٪ من قيمته خلال عقد من الزمن، وهو ما يؤكد مجددا ما خلصنا إليه من المنحنيين السابقين ويدعونا للقول بأن نمو الدخل المتاح للعائلات يتراجع وكذا نمو الاستهلاك وذلك بسبب فقدان جزئي للقدرة الشرائية للعائلات الجزائرية. كما نخلص إلى أن النمو المتاح في ظل هيكل الاقتصاد

الجزائري الحالي هو نمو تضخمي يعصف لا محالة بالقدرة الشرائية مع تحقيق النمو، أما إذا غاب النمو الاقتصادي (-٪0.8 في 2019) بسبب تراجع برميل النفط يبقى التضخم مسيطرا ويضعف من مداخيل العائلات الجزائرية، فنكون في مرحلة حرجة من الدورة الاقتصادية وهي الركود-التضخمي La stagflation.

بما أن الجانب النقدي لا يعكس بالضرورة تحسن ظروف معيشة الأفراد فسنستعمل كمرحلة ثانية مقياس أكثر عمقا ويتضمن أبعاد كيفية وهي الصحة، التعليم، وظروف الحياة والتي لا يمكن تصور سلم اجتماعي إلا بتوفرها لجميع السكان دون وجود عراقيل أو فروقات في الوصول إليها. هذا المقياس هو مؤشر الفقر متعدد الأبعادIPM .

2-2 قياس مستوى الفقر متعدد الأبعاد IPM في الجزائر خلال الفترة(2020/2010):

إن الجزائر بتبنيها لأهداف الألفية الجديدة للتنمية MDGs انضمت إلى الاستراتيجية الدولية لمحاربة الفقر، غير أن دراسات الفقر في الجزائر تتميز بالقلة نسبيا، وهو ما يصعب من الوقوف على وضعيته في الجزائر، أخر دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية CENEAP في 2005 أبرز تراجع الفقر النقدي من 12.1٪ في 1995 إلى 5.7٪ في 2005، كما خلصت الدراسة إلى النتائج التالية فيما يخص مؤشرات الفقر البشري(makboul, 2009) :

- ✓ انخفاض المعامل الغذائي في ميزانية العائلات، فنجد أن 41٪ من نفقات العائلات الجزائرية تخص سلع غير غذائية، مع أولوية للسكن(٪23.6) من النفقات، النقل 16.45٪، الصحة 15.9٪، مع تسجيل انخفاض نسبة اللحوم والأسماك والفواكه ضمن النفقات الغذائية للعائلات الجزائرية؛
- ✓ قياس جودة التغذية باستخدام مؤشر الكتلة الجسمية IMC سمح بملاحظة أن 5.1٪ من العائلات في حالة نقص وزن، 37.1٪ في حالة فائض في الوزن، 10٪ في حالة سمنة خصوصا عند الإناث؛
- ✓ معدل الوفيات عند الإناث انقسم على 5 مقارنة بالمعدل المسجل في الستينات، وتبقى الوفيات عند الولادة مشكل الصحة العمومية الأكثر انتشارا بمعدل 75.5 وفاة/100ألف حالة سنة 1995 مقابل 37 وفاة/100ألف حالة في 2004؛
- ✓ انخفاض حالات وفيات الأمهات عند الولادة من 215 وفاة/100ألف ولادة في 1992 إلى 96 وفاة/100ألف ولادة في 2005، بالإضافة إلى معدل تغطية مخطط المباعدة بين الولادات يمس 62٪ من المجتمع؛
- ✓ ارتفاع معدل التمدرس لفئة 6-14 سنة إلى 94.1٪ مع انتشار التسرب المدرسي؛
- ✓ ارتفاع نسبة التوصيل بشبكات الماء والتطهير والكهرباء وبنسب أقل لغاز المدينة؛

خلصت الدراسة إلى أن مستويات الفقر النقدي تقلصت بالرغم من أن عتبة الفقر المعتمدة في 2005 تفوق بـ4 مرات تلك المستخدمة في 1995، مؤشرات قياس الفقر النقدي استبدلت بمؤشرات أخرى يظهرها الملخص الموالي:

الشكل رقم(4): ملخص مؤشرات قياس الفقر

مؤشرات قياس الفقر

1/ مؤشر الفقر النقدي:

حصة السكان الذين يعيشون تحت عتبة **الفقر المطلق** (1$ppa/ يوميا)، أو **الفقر النسبي**(باحتساب نفقة متوسطة للفرد)، وهي عتبات تفصل بين الفقراء وغير الفقراء على أساس مستوى رفاهية معين.

2/ مؤشر التنمية البشرية IDH:

أنشأ سنة 1990، يقيس جودة الحياة من خلال 3أبعاد:

- ✓ **الصحة:** أمل الحياة عند الولادة؛
- ✓ **التعليم:** عدد سنوات الدراسة؛
- ✓ **المستوى المعيشي:** الدخل الوطني الفردي.

3/ مؤشر الفقر البشري IPH:

يقيس حصة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من خلال العجوزات المسجلة في مؤشرات IDH:

- ✓ العجز في طول الحياة: احتمال الوفاة قبل 40 سنة عند الولادة؛
- ✓ العجز في مستوى المعارف: نسبة الأمية عند البالغين؛
- ✓ العجز في ظروف الحياة: متوسط نسبة السكان (دون ماء شروب ونسبة الأطفال أقل من 5 سنوات يعانون من سوء التغذية).

4/ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد IPM:

حل محل IDH سنة 2010، يعمل على تقسيم مؤشرات IDH إلى 10 مؤشرات فرعية تقيس الحرمان غير النقدي في جوانب **IDH** بمعاملات مرجحة:

- ✓ **2 مؤشرات للتعليم $\frac{1}{3}$: معدل التمدرس وعدد سنوات الدراسة؛**
- ✓ 2 مؤشرات للصحة $\frac{1}{3}$: سوء التغذية وموت الأطفال؛
- ✓ **6 مؤشرات لمستوى المعيشة $\frac{1}{3}$: السكن-شبكات التطهير-الماء الشروب-الكهرباء-طرق طهي الطعام – امتلاك وسائل النقل والاتصال.**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Mokdad, 2018)

باعتماد مؤشرات الفقر البشري التي يظهرها الشكل أعلاه حققنا تقدما ولكن لا تزال بعض أبعاده غير محققة، وبذلك قضينا على الفقر النقدي وليس الفقر البشري. لكن وكما يوضحه نفس الشكل فإن كل من الفقر النقدي والفقر البشري استبدلا منذ سنة 1997 بمؤشر الفقر متعدد الأبعادIPM واعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في 2010، وهو ما يسمح بالوقوف على كل مستويات الحرمان من الخدمات العامة الأساسية، ويعتبر العائلة فقيرة إذا كانت تعاني من سوء التغذية أو موت أحد أطفالها، إذا كانت تعاني من صعوبات في الحصول على الكهرباء والغاز والتطهير....، وكذلك إذا كانت تعاني من عدم تمدرس أفرادها، فالعائلة إذن تعتبر فقيرة إذا كان تحليل المؤشرات يفوق 30٪، أي إذا كانت محرومة على الأقل من **3مجالات من 10** الموضحة في الشكل أعلاه (l'IPM, 2022).

يتمم مؤشر الفقر متعدد الأبعادIPM مقاييس التنمية النقدية، حيث يقيس الحرمان غير النقدي في كل مناحيه، والدراسة المجراة من طرف البنك العالمي في الجزائر في 2019 سمحت بمقارنة قيم هذا المؤشر مع سنة

2013، وذلك للوقوف على درجة حرمان العائلات الجزائرية من مختلف المجالات التي يغطيها المؤشر، وهو ما يبرزه بوضوح الشكلين المواليين رقم 5 و6:

الشكل رقم (5): تطور مؤشر الفقر IPM ونسبة الأشخاص المعرضين للفقر في الجزائر خلال الفترة 2012/ 2019

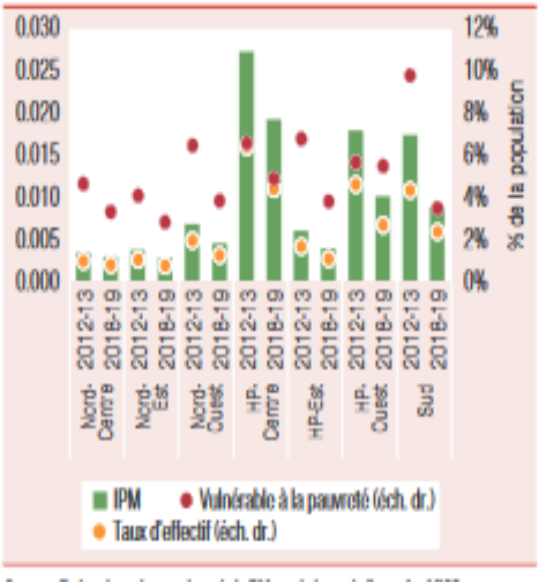

الشكل رقم (6): تطور مؤشر الفقر IPM حسب المناطق المختلفة في الجزائر خلال الفترة 2019/2012

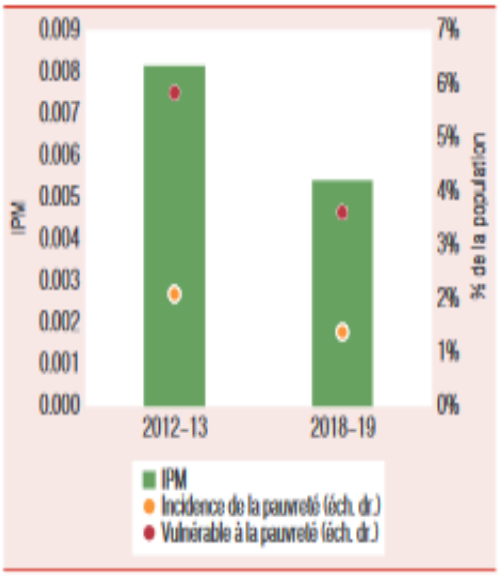

Source: (MENA, 2021)

من خلال ملاحظة مؤشر الفقر IPM نلاحظ أنه انتقل من 2.1٪ إلى 1.4٪ بين سنوات 2012 و 2019، وهو انخفاض يجد تفسيره في تحسن أبعاده وهي الظروف الصحية، التعليم وظروف الحياة، نسبة الأشخاص المعرضين للفقر vulnérable a la pauvreté وهم نظريا الأشخاص الذين لديهم مؤشر IPM بين 20و 33٪، انخفضت من 5.8٪ إلى 3.6٪ كما هو موضح في الشكل **5**، أما التحليل حسب المناطق الذي يوضحه الشكل رقم **6**، فنسجل تقارب في معدل IPM عبر المناطق مع وجود فروقات مهمة ففي مناطق الجنوب والهضاب العليا الوسطى والغربية سجلنا معدلات IPM مرتفعة مقارنة بباقي المناطق وهي 4.4٪، 2.6٪ و 2.3٪ على الترتيب، وعلى الرغم من انخفاضها جميعا للفترة 2019/2013، غير أنها تبقى مرتفعة مقارنة بالشمال.

حققت الجزائر نتائج مشرفة في منطقة MENA بمعدل IPM أقل من مصر(5.2٪) العراق(8.6٪) و المغرب(6.1٪) وأكثر من تونس(0.8٪) كما يوضحه الشكل الموالي رقم **8**، نفس النتائج الجيدة أحرزتها الجزائر حتى خارج بعض بلدان MENA، أما إذا أردنا مقارنة IPM بين المناطق الحضرية والريفية على أساس أن كل الدراسات السابقة لسنة 1995 مثلا أبرزت أن 19٪ من سكان الأرياف يعيشون تحت عتبة الفقر, وأن هذا

الأخير يمس مرتين أكثر سكان الأرياف مقارنة بسكان المدن(Khaled saadaoui, 2009) وهو ما يبرزه الشكل رقم 7 الموالي، حيث أن معدل IPM في المناطق الريفية هو 4مرات أكبر مقارنة بالمنطق الحضرية في 2019.

الشكل رقم (7): تطور مؤشر الفقر IPM حسب المناطق الريفية والحضرية في الجزائر خلال الفترة 2019/2012

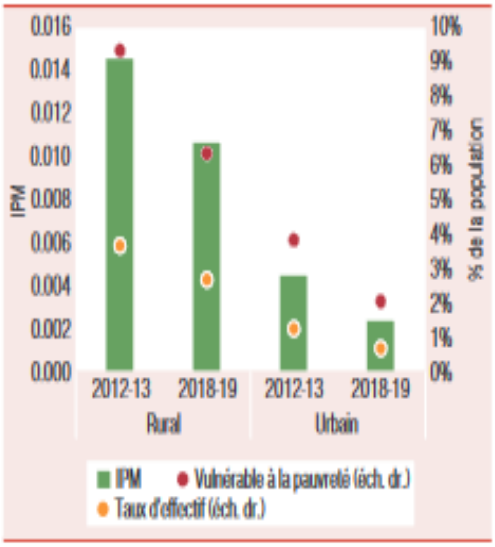

الشكل رقم (8): مقارنة مؤشر الفقر IPM في الجزائر مع دول MENA وخارجها لسنة 2019

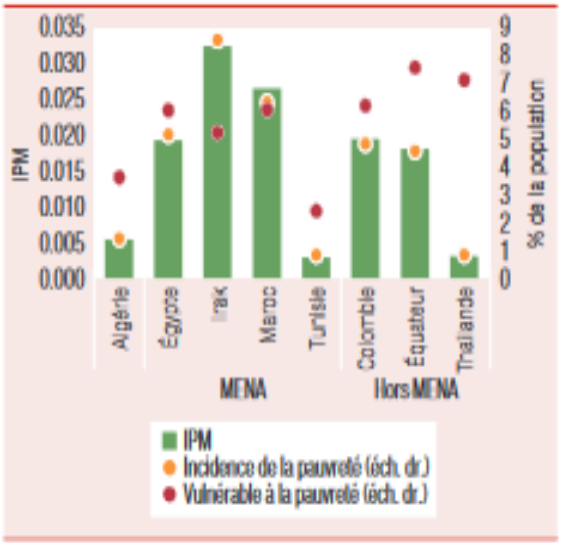

Source: (MENA, 2021)

إن التحليل السالف الذكر مفاده أن الفقر المتعدد الأبعاد تراجع نسبيا في الجزائر خلال 2019 ولكن مع تسجيل تباين في معدلات الفقر IPM بين مناطق الوطن حيث مناطق الجنوب والهضاب العليا تبقى الأكثر عرضة لمختلف مجالات الحرمان التي يتضمنها هذا المؤشر، كما أظهرت الدراسة وجود تباين كبير في معدلات الفقر بين الريف والمدينة، هذه التباينات لا تعكس في الحقيقة سوى سوء في توزيع المداخيل و صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وكهرباء ونقل واتصالات و سوء تغذية ...الخ. والتي هي أساسا من فعل الدولة عير الإنفاق العام على قطاعات الصحة و التربية بالإضافة إلى تكفلها بالجانب الاجتماعي للعائلات عبر التحويلات الاحتماعية و الدعم الموجه للعائلات، هذا الإنفاق معبرا عنه كنسبة مئوية من PIB يعرضه الشكل الموالي رقم9 .

الشكل رقم (9): تطور الإنفاق على الصحة، التربية والتحويلات نسبة إلى PIB خلال الفترة 2020/2010.

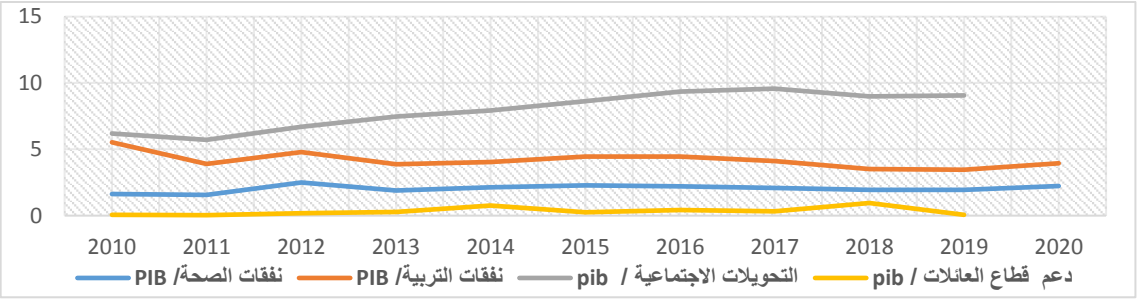

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية السنوية و قوانين المالية التكميلية لسنوات 2020/2010.

نلاحظ من المنحنى تزايد نسبة التحويلات إلى PIB من 6.18٪ في 2010 إلى 9.08٪ في 2019، فإذا تذكرنا ما تتضمنه التحويلات الاجتماعية من دعم أسعار السلع الاستهلاكية ودعم التعليم ودعم الحصول على الكهرباء والغاز والماء و إعانات عائلية، وهو ما يعكس مجددا اتجاه السياسة الاجتماعية للدولة في أن يحصل كل مواطن جزائري على الخدمات العامة الأساسية وكذا الحاجات الغذائية الضرورية لحياته، حتى لو أثبت العنصر السابق تراجعا في القدرة الشرائية واستهلاك العائلات خارج التدخل العمومي، غير أن السياسة الاجتماعية للدولة الممولة بالنفقة العامة ذات المصدر الريعي لا يمكن الاستمرار بها لأن أحسن ميكانزم اقتصادي للتكفل بالعائلات و تحسين قدرتهم الشرائية ومن ثم ضمان السلم الاجتماعي هو النمو والتشغيل. نلاحظ بالمقابل ثبات كل من نفقات الصحة إلى PIB في حدود 2٪ على طول فترة الدراسة، مع تراجع طفيف لنفقات التربية إلى PIB من 5.52 ٪ في 2010 إلى 3.54٪ في 2020، نفس الاتجاه عرفته تفقات دعم العائلات حيث تراوحت نسبتها بين 0.05٪ و 0.95٪ على طول فترة الدراسة.

هذه الأرقام تفسر جزئيا ثبات الفقر النقدي عند مستوى 5.5٪ من 2011 إلى 2021، أي على مدى ما يفوق 10 سنوات بالرغم من تراجع القدرة الشرائية، و بالمقابل تراجع الفقر متعدد الأبعاد IPM، فالدولة عبر التحويلات الاجتماعية تحاول في كل مرة الحفاظ على مستوى معيشي معين للعائلات لا يخرج العائلة من دائرة غير الفقراء إلى دائرة الفقراء بفضل إتاحتها للخدمات العامة (صحة، تربية، ظروف الحياة)، بالإضافة إلى التحيين الدوري لمعاشات المتقاعدين و مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمونSNMG وتعديل سلم الضريبة على الأجورIRG وذلك قصد الإبقاء على هذا المستوى المعيشي للعائلات حتى لا يقعوا تحت عتبة الفقر النقدي، إلا أن الوضعية المالية والاقتصادية لهذه العائلات لا تتحسن بل ويشعرون بتدهور قدرتهم الشرائية مع ارتفاع معدلات التضخم، ولكن الدولة بفضل سياستها الاجتماعية لا تتركها تنحدر إلى أقل من عتبة الفقر النقدي وبفضل توفير الخدمات العامة الأساسية يتقلص الفقر متعدد الأبعادIPM ، وليس الإجراء الأخير المعتمد في 2021 والذي أسس لمنحة البطالة إلا تأكيد صريح على ما نقوله.

تجدر الأشارة كذلك إلى أن هذه الدراسة حصلت في 2019 ، أي أنها لم ترصد لنا آثار الجائحة على الفقراء في هذه المناطق خصوصا والتي سياسيا وإعلاميا عرفت بمناطق الظل، ولكن في العادة هؤلاء الفقراء أو المعرضين للفقر يكونون الأكثر عرضة في حالة الأزمات الاقتصادية، وفي حالتنا هذه جائحة كورونا جاءت وعززت أزمة تهاوي أسعار البترول التي ذكرناها سابقا والتي بدأت منذ 2014، لتزداد الأزمة الاقتصادية حدة، وبذلك تكون قد عطلت من مسار التنمية البشرية في الجزائر، وعقدت من مسألة استعجالية فهم النقائص في كل أبعاد رفاهية المواطنين واستيعابها عبر سياسات عمومية ملائمة تعيد الجزائر إلى مسار تراجع الفقر متعدد الأبعاد المسجل خلال الفترة 2019/2013.

التحليل السابق يعني كذلك أن نسبة الأشخاص المعرضين للفقر في هذه المناطق الفقيرة والريفية تكون أكبر من غيرها، وأن هؤلاء هم مجموعات مهمة يجب أن تعد لها سياسات دعم خاصة ومستهدفة، تستهدف كل أبعاد الحرمان وحسب المناطق، فهؤلاء الفئة السكانية إذا ما تم حمايتهم اجتماعيا عبر تغذية وتمدرس ملائمين سيستفيد منهم كل من الإنتاجية ورأس المال البشري في المستقبل، وستكبح جماح أي هبة اجتماعية وربما سياسية تحت لواء مطالب اجتماعية تعصف بالسلم الاجتماعي وتهدد الاستقرار الاقتصادي حاليا ومستقبلا، كما يقودنا التحليل السابق إلى القول بوجود فروقات في المداخيل تعوق السلم الاجتماعي الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية وتقليص الفروقات وهو ما سنحاول قياسه من خلال العنصر الموالي.

3-2 قياس الفروقات في المداخيل في الجزائر خلال الفترة 2021/2010:

يمكن أن نعرض تطور الفروقات في المداخيل في الجزائر باستخدام مؤشر Gini نسبة إلى صاحبه الإحصائي الإيطالي Corrado Gini وهو مؤشر عام للفروقات في المداخيل والمستوى المعيشي لبلد ما، فكلما كان هذا المؤشر يقترب من الصفر يعني اقتصاد عادل، والعكس كذلك كلما اقترب من 1(100٪) يعني أن الاقتصاد في حالة لا مساواة كلية و أن مجموعة من الأفراد يحتكرون كل المداخيل وهو يعرضه الشكل الموالي:

الشكل رقم(10): تطور مؤشر Gini وتوزيع الدخل بين العائلات الأكثر غنى والأكثر فقرا في الجزائر خلال الفترة 2021/1988.

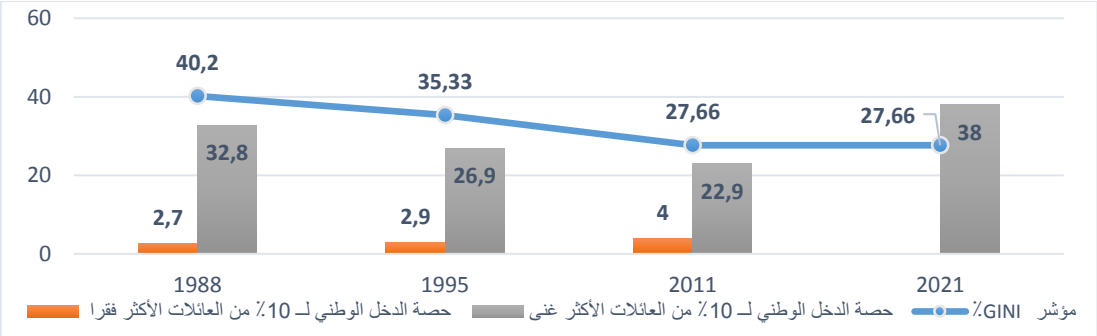

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (makboul, 2009); (Lucas chancel, 2022)

بالإضافة إلى مؤشر **Gini** يمكن تناول الفروقات في المداخيل من حيث تركز المداخيل لدى العائلات الجزائرية معبرا عنها بحصة الدخل لدى 10٪من العائلات الأكثر غنى، وتلك الأكثر فقرا، فإذا ما تباعدت حصة الدخل التي تملكها العائلات الأكثر فقرا مع تلك الأكثر غنى يتم القول بو جود فوارق هامة في توزيع المداخيل بين العائلات الجزائرية. المؤشرات الثلاثة في الاقتصاد الجزائري يعرضها الشكل أعلاه رقم **9**:

نلاحظ من الشكل تراجع مؤشر Gini للفروقات خلال عشريات مختلفة ويعكس بذلك تراجعا في الفروقات العامة، بالمقابل نلاحظ أن كفة المداخيل مرجحة لصالح العائلات الأكثر غنى والذين يتركز لديهم 38٪ من الدخل في 2021 بينما تراجعت من قبل إلى 22.9 ٪ في 2011، بينما العائلات الأكثر فقرا لا يملكون سوى 4٪ من المداخيل في 2011 و 2.7 في 1988 مع غياب إحصائية سنة 2021، وهو ما يبرز توزيع غير عادل لمداخيل العائلات لصالح فئة الأكثر غنى ، هذه الفئة تمتلك دخل سنوي يقدربـ 44300€ بينما ال50٪ الأكثر فقرا يملكون دخلا سنويا يعادل 4400€، فالهوة شاسعة وفارق الدخل 10 مرات أكبر متركز لدى فئة صغيرة من السكان لا تتجاوز10٪, كل هذا يدل على أنه وبالرغم من أن مؤشر Gini للفروقات يعكس انخفاضا في الفروقات العامة غير أن التحليل المعمق حول تركز المداخيل يعكس أن الأمر لا يزال في صالح العائلات الأكثر غنى.

الخلاصة:

النفقات الاجتماعية في الجزائر كانت ولا تزال عمودا لنموذج التنمية الاقتصادي والاجتماعي المعتمد وأداة لتحقيق السلم الاجتماعي تساهم في إعادة توزيع متساوي نسبيا للدخل الوطني، والتقدم المسجل في مجال الصحة والتربية والحماية الاجتماعية للعشريات الأخيرة سمح بتحسين الظروف الاقتصادية للسكان ، تقليص الفروقات والمحافظة على نمو اقتصادي معين عبر دعمها للطلب الاستهلاكي.

لأسباب عديدة، هذه التقدمات المحرزة تباطئت نوعا ما منذ تقريبا 7 سنوات ،وأدى ذلك إلى تعميق الفروقات الاقتصادية بين الجنسين ، رفع البطالة لدى فئة الشباب، تدهور القدرة الشرائية، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي في البلد في الأجل الطويل، لتأتي بعدذلك الأزمة الصحية لكورونا وتعمق من الأزمة الاقتصادية، فتضاعفت الحاجة إلى النفقات الاجتماعية لترطيب أثار الأزمتين مجتمعتين. ولكن الأمر مرهون مرة أخرى بسعر البرميل فالنفقة العامة في الجزائر سواء اقتصادية أو اجتماعية وليدة برميل النفط.

النفقة الاجتماعية في الجزائر لطالما استعملت لتصحيح إخفاقات السوق أولا و إخفاقات الدولة من حيث التوزيع العادل للثروات ثانيا، والنمو الاقتصادي المتاح حاليا في ظل هيكل الاقتصاد الجزائري هو نمو ريعي وتضخمي يمارس فيه التضخم المستورد فعله في خفض القدرة الشرائية للمواطنين غير أن الدولة بفضل سياستها الاجتماعية قامت بجملة من الإجراءات مؤخرا حتى تمنع هذه العائلات التي تدهورت قدرتها الشرائية من السقوط تحت عتبة الفقر النقدي قصد الحفاظ على معدل فقر نقدي يحفظ للجزائر ترتيبها مغاربيا و إفريقيا وحتى عالميا من جهة، و يحفظ لها جهة اجتماعية أقل توترا من جهة أخرى. و أساسا تمثلث هذه

الإجراءات في تأسيس منحة البطالة في فيفري 2022، تعديل سلم الضريبة على الدخل الإجمالي IRG في جانفي 2022، زيادة في النقطة الإستدلالية للوظيف العمومي في ماي 2022، التحيين الدوري لمعاشات المتقاعدين بصفة سنوية...، كلها إجراءات تصب في مسعى حماية القدرة الشرائية للعائلات بعد تدهورها من 5.6٪ في 2010 إلى -2.9٪ في 2020، غير أن هذه الإجراءات الترقيعية لا يمكنها حل مشكل هيكلي حقيقي يعاني منه الاقتصاد الوطني وهو ضعف المداخيل وارتفاع التضخم.

بالمقابل جهودالدولة في مجال الصحة والتربية ودعم العائلات على الرغم من تراجعها مؤخرا تحت تأثير تهاوي أسعار النفط، كللت بخفض الفقر في جانبه غير النقدي المعبر عنه بالفقر متعدد الأبعادIPM ، إلا أنه وحتى باعتماد هذا المعيار فالروقات في الحصول على الخدمات العامة الأساسية من صحة وتعليم وكهرباء ونقل واتصالات وسوء تغذية...الخ. تم تسجيلها بين المناطق، حيث سجلت مناطق الجنوب و الهضاب العليا الوسطى والغربية معدلات IPM مرتفعة مقارنة بالشمال، الأمر نفسه عرفته مناطق الأرياف بمعدل IPM 4 مرات أكبر مقارنة بالمناطق الحضرية في 2019، فالريف لا يزال الأكثر عرضة للفقر بسبب انعدام فرص العمل وقلة مصادر الدخل لسكان الأرياف بالرغم من كل برامج التنمية الفلاحية الموجهة لسكان الأرياف.

انعدام النمو الاقتصادي الحقيقي وتراجع برميل النفط فعلا فعلمها إلى جانب التضخم النقدي الناتج عن التمويل غير النظامي للعجز الميزاني وكذا التضخم المستورد في خفض القدرة الشرائية وتراجع الطلب الاستهلاكي، وإذا ما أضفنا إليها مشكل عدم فعالية النفقة الاجتماعية وعجزها عن استهداف الفقراء أو فئة السكان الأكثر عرضة للفقر ، فوصلنا إلى واقع مفاده ثبات الفقر النقدي، تراجع الفقر متعدد الأبعاد ولكن بفروقات هامة في المداخيل حيث يتركز لدى العائلات الأكثر غنى 38٪ من مداخيل العائلات، وفروقات في الحصول على الخدمات العامة الأساسية من صحة وتعليم وسكن وماء ونقل وكهرباء وشبكات التطهير ...الخ، بين المناطق مع حضور عمومي أقل للدولة في الأرياف .

كل هذه العوامل مجتمعة تشكل مرافئ لغضب اجتماعي لا ينفك يتراكم، والذي إذا لم يتم استيعابه عبر سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة سيهدد السلم الاجتماعي في الأجل المتوسط والطويل. بناء على النتائج التي سردناها أعلاه يمكن اقتراح **التوصيات التالية**:

- ✓ المراهنة على النفقة العامة الممولة بنمو اقتصادي حقيقي، فأحسن ميكانزم اقتصادي للتكفل بالعائلات وتحسين قدرتهم الشرائية ومن ثم ضمان السلم الاجتماعي هو النمو الاقتصادي الحقيقي والتشغيل، فلا تحتاج العائلات بذلك لنفقة الدولة الاجتماعية لتضمن لها حد أدنى من القدرة الشرائية؛
- ✓ عدم المرونة الهيكلية والمؤسساتية تضعف من مفعول النفقة الاجتماعية، وهوما كان وراء تسجيل مؤشرات سوسيواقتصادية تحت المعايير الدولية مع تدهور في جودة الخدمات العامة، بالإضافة إلى عدم

القدرة على الاستمرار في تمويل النفقات الاجتماعية، لذلك مشكل فعالية الأجهزة الاجتماعية للدولة يجب طرحه بحدة؛

- ✓ توسيع التغطية الاجتماعية للدولة لصالح العائلات الموجودة في القطاع غير الرسمي، فهؤلاء أكثر عرضة للفقر ؛
- ✓ البرامج التنموية المهولة التي خص بها عالم الأرياف في إطار التنمية الفلاحية لم تفلح في إخراجه من بؤر الفقر ، فالأمر مطروح من حيث جدوى هذه البرامج؛
- ✓ الدعم الاجتماعي للدولة يجب أن يدهب لمستحقيه لذلك فإرساء بطاقية وطنية للفقراء وتحيينها باستمرار يجعل من جهودالدولة لصالح هؤلاء مثمرة.

ختاما نقول أن السلم الاجتماعي لا ينبغي أن يكون رهينا لأسعار البترول التي تحدد حجم النفقة العامة الاجتماعية، فالعدالة الضريبية والشفافية والحكم الراشد وتقليص الفروقات هي أعمدة السلم الاجتماعي التي يجب الاستثمار فيها بامتياز مع استخلاص الدروس من الماضي والأخذ بتجارب الدول المتقدمة والتي نجح الكثير منها في تحقيق تناغم بين الفرد ودولته, كما أن هذا البحث يفتح المجال واسعا أمام **بحوث أخرى** تصب في هذا الموضوع وتقيس السلم الاجتماعي كميا، وهو ما سيسمح ببناء نموذجي اقتصادي بإمكانه اعتبار السلم الاجتماعي كمتغيرة مستهدفة من السياسة الاقتصادية شأنها شأن النمو الاقتصادي والبطالة.

قائمة المصادر والمراجع

حسني, ح. ع .(2022) .مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018 .مجلة البحوث والدراسات العلمية.

كمال, ق .(2015) .دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 6 العدد1، ص6.

يحياوي, ل .(2019) .الأمن الاجتماعي: مقوماته الشرعية وأبعاده المقاصدية .مقومات السلم الاجتماعي وآليات تحقيقه .(pp. 10-16) تطوان - المغرب: جامعة تطوان.

abderahim, B. (2022). dépenses sociales et répartition du revenu national en Algérie: l'impératf de qualité etd'équité. El Watan.

DGI, m. d. (2022). les revenus fonciers.

Hadjene omar, B. r. (2022, juin). crise sanitaire et crise économique:une combinaison lourde pour une économie assez fragile, le cas Algérien 2010/2020. revue international de la performance économique, pp. 4-11.

IEP, I. f. (2022). global peace index 2022:measuring peace in a copmlex world.

Khaled saadaoui, M. m. (2009, juin). au-delà de la lutte contre la pauvreté un projet de développement humain. revue des recherches économiques et managériales: université mohammed khider Biskra N°5, p. 109.

(2022). l'IPM.
Lucas chancel, T. p. (2022). rapport sur les inégalités mondiales.
makboul, E. H. (2009). niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie LSMS 2005. la revue du CENEAP N°41, p. 56.
MENA, R. d. (2021). rapport de suivi de la situation économique: redresser l'économie Algérienne aprés la pandémie.
Mokdad, S. (2018). La pauvreté rurale en Algérie: formes, causes et effets des politiques delutte contre la pauvreté, cas de deux communes: sidi sémiane et menaceur, wilaya de Tipaza. Economies et finances: institut national d'études supérieurs agronomiques de Montpelier; France, pp. 53-55.
mondiale, l. b. (2022, 07 23). Retrieved from banquemondial.org: http://donneesbanquemondial.org/indicator/NE.CON.
statistiques, o. n. (2000/2014). TEE N°919. tableau éconoique d'ensemble.
statistiques, o. n. (2015/2018). TEE N°883.
statistiques, o. n. (2016, juillet). IPC: 2006-2015 N°200.
statistiques, o. n. (2016/2019). TEE N°919.
statistiques, o. n. (2021, juillet). IPC 2011-2021 N°219.

References

Hiddoushi Ashour, chachoui Hassni, (2022). Indicators of Economic Stability in light of the Implementation of Fiscal Policy in Algeria, An Analytical Study During the Period 2000-2018, Journal of Scientific Research and Studies, Volume 16, Issue 1, 2022, p. 10.
Koueidry Kamal, (2015). An Econometric Study of the Impact of Social Transfers on the Poverty Phenomenon in Algeria, Journal of Economics and Human Development, Volume 6, Issue 1, 2015, p. 6.
Yahyaoui Laali, (2019). Social Security: Its Legitimacy Components and Purposeful Dimensions, an intervention within a forum entitled The Elements of Social Peace and Mechanisms for Achieving It, organized by the University of Tetouan, Morocco, 2019- pp. 10-16.
abderahim, B. (2022). dépenses sociales et répartition du revenu national en Algérie: l'impératf de qualité etd'équité. El Watan.
DGI, m. d. (2022). les revenus fonciers.
Hadjene omar, B. r. (2022, juin). crise sanitaire et crise économique:une combinaison lourde pour une économie assez fragile, le cas Algérien 2010/2020. revue international de la performance économique, pp. 4-11.
IEP, I. f. (2022). global peace index 2022:measuring peace in a copmlex world.
Khaled saadaoui, M. m. (2009, juin). au-delà de la lutte contre la pauvreté un projet de développement humain. revue des recherches économiques et managériales: université mohammed khider Biskra N°5, p. 109.

(2022). l'IPM.
Lucas chancel, T. p. (2022). rapport sur les inégalités mondiales.
makboul, E. H. (2009). niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie LSMS 2005. la revue du CENEAP N°41, p. 56.
MENA, R. d. (2021). rapport de suivi de la situation économique: redresser l'économie Algérienne aprés la pandémie.
Mokdad, S. (2018). La pauvreté rurale en Algérie: formes, causes et effets des politiques delutte contre la pauvreté, cas de deux communes: sidi sémiane et menaceur, wilaya de Tipaza. Economies et finances: institut national d'études supérieurs agronomiques de Montpelier; France, pp. 53-55.
mondiale, l. b. (2022, 07 23). Retrieved from banquemondial.org: http://donneesbanquemondial.org/indicator/NE.CON.
statistiques, o. n. (2000/2014). TEE N°919. tableau éconoique d'ensemble.
statistiques, o. n. (2015/2018). TEE N°883.
statistiques, o. n. (2016, juillet). IPC: 2006-2015 N°200.
statistiques, o. n. (2016/2019). TEE N°919.
statistiques, o. n. (2021, juillet). IPC 2011-2021 N°219.